

الفصل الخامس

النتائج وتفسيرها

محتويات الفصل الخامس :

الفصل الخامس : النتائج وتفسيرها

تصور مقترح وتوصيات

بحوث مقترحة

ملخص الدراسة

ملاحق الدراسة

ملحق رقم (١) قائمة بأسماء السادة المحكمين

ملحق رقم (٢) الاستبيان

ملحق رقم (٣) بطاقة توصيف عمل المعلم

ملحق رقم (٤) نموذج لبرامج التدريب لوظيفة مدرس ثانوى

ملحق رقم (٥) نموذج لبرامج التدريب للمعلمين الجدد بالإدارة العامة للتدريب

ملحق رقم (٦) نموذج لبرامج التدريب للمعلمين الجدد بالمجمع التعليمى بالإسماعيلية

ملحق رقم (٧) نموذج لبرامج التدريب لأعضاء الشئون القانونية بالإدارة العامة للتدريب

النتائج وتفسيرها

فى إطار ما آلت إليه فلسفة التعليم الحالية من تغيير وهى أن التعليم لم يعد قضية خدمات ولكنه أصبح قضية أمن قومى وعلى ذلك ينبغى أن يتغير المفهوم القديم لإعداد المعلم بحيث يصبح مالكا لأدوات اضطراره بمهام الفلسفة الجديدة وهى فلسفة التعليم قضية أمن قومى ولا يمكن ان تؤتى ثمارها إلا من خلال معلم واع بواجباته وحقوقه سواء على المستوى الإنسانى والحياتى أو على المستوى الوظيفى على اعتباره موظف عام فى الدولة وإلى أى مدى يتحقق ذلك للمعلم من خلال الإعلان العالمى لحقوق الإنسان ومن خلال دستور جمهورية مصر العربية . وقصدت الدراسة التعرف على وعى معلم المرحلة الثانوية بتشريعات مهنة التعليم فى مصر من خلال وعيه وإلى أى مدى يتوافق الواقع المهنى الحالى للمعلم مع مواد الإعلان العالمى لحقوق الإنسان ومن خلال دستور جمهورية مصر العربية وقانون العاملين المدنيين بالدولة رقم ١٩٧٨/٤٧ وقانون التعليم رقم ١٩٨١/١٣٩ وإلى أى مدى يتوافق ذلك مع المعلمين فى المدارس الخاصة الذين يخضعون للقانون رقم ١٩٨١/١٣٧ بشأن العمل فى القطاع الخاص كما عمدت الدراسة إلى تقييم تصور مستقبلى لما ينبغى أن يكون عليه المعلم من وعى بتشريعات مهنته باعتباره صاحب مهنة لها طبيعة خاصة وباعتباره موظف عام فى الدولة ووعيه بحدوده مع الآخرين وحدود الآخرين معه (تلاميذ / زملاء / رؤساء / أولياء أمور) .. الخ وحدودهم معه وذلك من خلال إعداد المعلم فى كليات ومعاهد إعداد المعلمين ، أو من خلال برامج التدريب التى يتلقاها المعلمون أثناء الخدمة ويجب أن تكون هذه البرامج دورية وبصفة مستمرة لإطلاع المعلمين على الجديد فى مجال التشريعات التى تخص مهنة التعليم . ولقد تبين من خلال هذه الدراسة الآتى :

- ركزت الدراسات العربية السابقة على التشريعات التعليمية ونقدها وتحليلها فى ضوء الواقع التعليمى الحالى والسابق وقليل ما نجد من الدراسات ما يركز على التشريعات المهنية التى تخص مهنة التعليم وإلى أى تتوافق مع الواقع الفعلى لعمل المعلم وظروفه باعتباره إنسان ومواطن له حقوق ينص عليها الإعلان العالمى لحقوق الإنسان .
- الدراسات الأجنبية السابقة تناولت قضية الأمن الوظيفى للمعلم وكيفية التعامل مع الطلاب والسيطرة عليهم ومدى المسؤولية القانونية عند حدوث خطر لهم كما تناول أيضا شروط وساعات العمل ومسئولية نقابة المعلمين ودورها نحوهم ، كما تركز على جانب ضرورة

توعية المعلمين بالتشريعات التى تتعلق بمهنتهم وكيفية إمداد المعلمين بالمعرفة القانونية لتساعدهم على التصرف بطريقة قانونية صحيحة كما يؤكد على حقوقهم القانونية كما تلفت انتباه المعلمين والإداريين إلى حالات مخالفة القانون كما تناولت بعض القضايا القانونية فى التدريس مثل عقود العمل والترخيص بمزاولة المهنة ، والطرء من العمل ، ودور نقابة المعلمين فى الدفاع عن المعلمين وحماية حقوقهم كما تناولت حرية التعبير عن الرأى وحرية الدين وحرية الانضمام إلى النقابات وغير ذلك من الحقوق ، وهو ما لم تتناوله الدراسات العربية وذلك بهدف تجنب انتهاك الحقوق الدستورية للمعلم وللذين يتعامل معهم .

- بتحليل لائحة كلية التربية جامعة عين شمس الصادرة عام ١٩٩٧ لاحظت الباحثة خلوها تماما من مادة تشريعات مهنية فى حين كثير من كليات الإعداد المختلفة تدرس تشريعات مهنتها مثل كلية الإعلام والصيدلة والحقوق والتجارة والهندسة وغيرها .

- من خلال تحليل قضايا معلمين فى الشئون القانونية فى إدارات مختلفة تبين أن أكثر الجزاءات التى وقعت على المعلمين كانت بسبب الغياب فى حين أن رصيدهم السنوى من الإجازات المستحقة لهم يسمح لهم بالإجازة ولعل ذلك سبب عدم رضا المعلم عن مهنته وشعوره أنه مضطهد من وزارة التربية والتعليم .

- المصدر الوحيد الذى يحكم عمل المعلم هو القانون ١٩٧٨/٤٧ الخاص بالعاملين المدنيين فى الدولة .

- قد يتعارض القانون ١٩٧٨/٤٧ الخاص بالعاملين المدنيين فى الدولة مع طبيعة عمل المعلم لأن مهنة المعلم ذات طبيعة خاصة وقد لا يستطيع فى كثير من الأحيان أن يحصل على حقوقه التى يمنحها له هذا القانون مثل الإجازات الاعتيادية أسوة بزملائه العاملين فى الدولة وقد يتعذر ذلك حتى فى فترة العطلة الصيفية للمدارس نظرا لانشغال المعلمين بأعمال تصحيح الامتحانات وغيرها أو الاستعداد للعام الدراسى الجديد أو نظرا لتعسف جهة العمل فى منح المعلمين الإجازات الاعتيادية مما ينتج عنه غضب بل وكره المعلم لمهنته التى تسلبه أهم حقوقه وهو حق الراحة بعد عناء شاق على مدار أكثر من تسعة أشهر على الأقل بعد إضافة شهر أعمال الامتحانات .

المعلمون فى المدارس الخاصة يخضعون لقانون العمل رقم ١٣٧/١٩٨١ بشأن العاملين

فى القطاع الخاص وهذا يعكس ظاهرة تعدد التشريعات التى تحكم مهنة التعليم فى مصر وبالتالى لا يتحقق مبدأ تكافؤ الفرص بين المعلمين كما أن هناك عدد من المعلمين فى المدارس الرسمية يعملون فى المدارس الخاصة بنظام الإعارة الداخلية .

- قانون التعليم ١٣٩/١٩٨١ والمعدل ب ٢٣٣/١٩٨٨ لا يشير إلى تنظيم واجبات وحقوق المعلم فى المؤسسة التعليمية ولم يشر إلى أمور خاصة بالعملية التعليمية كانت سببا رئيسا فى تعرض كثير من المعلمين إلى الجزاءات القانونية مثل قواعد توزيع الحصص الاحتياطية على المعلمين هل هى حسب الدرجة الوظيفية أم حسب النصاب القانونى للمعلم أم حسب سنوات الخبرة .

- الدور السلبي لنقابة المعلمين فى مصر فى بث الوعى الثقافى المهنى للمعلمين لدرجة أن هذه النقابة أصبحت نسيا منسيا فى أذهان المعلمين ولم يشر من أفراد العينة سوى معلم واحد فقط من ٣٦٠ معلم على مستوى المحافظات التى تم فيها إجراء استمارة المقابلة عن دور حماية النقابة لحقوق المعلم مقارنة بالنقابات الأخرى .

-- أيضا كثير من الجزاءات التى وقعت على المعلمين بسبب رفض حصة احتياطي أو بسبب الاعتراض على توزيع حصص الجدول اليومي للمدرس وكلاهما لا يوجد له تشريعا ينظمه بل تحكمه مجموعة من الأعراف التى تختلف من مدرسة لأخرى ومن إدارة لأخرى فكيف يحاسب إنسان على مجموعة أعراف وليس هناك قواعد ثابتة لها ؟!

- الأعداد القديمة من مجلة الرائد التى تصدرها نقابة المعلمين كانت تحتوى على كم لا بأس به من الثقافة بوجه عام كما كانت تحتوى على مشكلات للمعلمين وبعض حلولها وعلى مقالات لكبار الكتاب أما الأعداد الحديثة فهى خالية تماما من الجانب الثقافى بوجه عام والثقافة القانونية بوجه خاص وهذا يعكس تدهور دور النقابة تجاه توعية المعلمين وسلبيتها تجاههم .

- المعلمون يدركون مهام مسئولياتهم من خلال ثقافة شائعة بينهم توارثوها عبر الأجيال أو من خلال تجارب لهم أو لزملائهم .

- برامج التدريب التى يتلقاها المعلمون أثناء الخدمة غير كافية لارتفاع مستوى وعى

المعلمين بتشريعات مهنتهم فهي تنحصر فى برامج التدريب للترقى ملحق رقم (٤)

أى بعد مرور العديد من السنوات قد تصل إلى عشر سنوات بعد استلامه العمل فى المهنة وبعد أن يكون قد تعرض للمساءلة القانونية أو على الأقل لعدد من المشكلات التى تتعلق بمسئوليته وحقوقه المهنية وهذه البرامج تقدمها الإدارة العامة للتدريب بمنطقة السيدة زينب تمنح المعلمين قدرا من التوعية القانونية ببعض تشريعات المهنة من خلال محاضرة أو محاضرتين على الأكثر مدة كل منهما لا تتجاوز ساعتين تتناول أنواع الإجازات المستحقة للمعلم والمعلمة ومدة كل منها وكيف يتظلم من جزاء وقع عليه ومدة هذا التظلم ، ويعرض تشريعات خاصة بشئون الطلاب والمعلمين وهى مدة غير كافية لتغطية جانب الثقافة القانونية اللازمة للمعلم أما الجهات الأخرى التى تقدم برامج تدريب للمعلمين مثل مركز التدريب بالإسماعيلية ، ملحق رقم (٦) ومركز التدريب بمدينة مبارك للتعليم بمنطقة ٦ أكتوبر فهي تقدم برامج تدريب للمعلمين فى مجال تكنولوجيا التعليم وتدريب على كيفية تشغيل الكمبيوتر وبرامجه المختلفة ، و تركز هذه البرامج على ارتفاع المستوى الفنى فى المهنة وقليل منها ما يركز على جانب توعية المعلمين بتشريعات مهنتهم .

- البرنامج التدريبى المقدم للعاملين بالشئون القانونية ينبغى أن يقدم للمعلمين لتوعيتهم بالأمور القانونية الخاصة بمهنتهم . انظر ملحق رقم (٧) .

- كثير من المعلمين من خلال الإجابات لا يعرف بطاقة توصيف عمل المعلم وبالتالي لم يطلع عليها

- تشير النتائج الإجمالية للدراسة حسب الاستجابات الموجودة بالجداول إلى الضعف الشديد فى مستوى المعلمين فى الإلمام بتشريعات مهنتهم .

لا توجد فروق جوهرية بين المؤهلين تربويا وغير المؤهلين تربويا فى درجة الوعى بالدستور والقوانين وذلك لأن درجة الوعى القانونى والوعى السياسى على مستوى خريجى الجامعات ضعيف إلى حد كبير وقد اتضح ذلك من خلال عديد من الدراسات والبحوث .

- لا توجد فروق جوهرية بين المؤهلين تربويا وغير المؤهلين تربويا فى درجة الوعى بالقرارات الوزارية .

توجد فروق جوهرية بين المؤهلين تربويا وغير المؤهلين تربويا حيث بلغ متوسط درجة الوعى ببعض الأسئلة العامة والكاشفة والتى تتعلق بمهنة المعلمين بين التربويين ٢,٥١ ، والغير تربويين ٢,٧٩ لصالح الغير تربويين مما يعكس الضعف الشديد فى الثقافة القانونية المهنية للمعلمين التربويين .

لا توجد فروق جوهرية بين المجموعات الثلاثة (عام / تجارى / صناعى) فى مستوى الوعى وترى الباحثة أن ذلك يرجع عدم وجود برامج تدريبية أثناء فترة الخدمة للمعلمين للتوعية بالثقافة المهنية لهم على المستوى العام بين المعلمين فى مجالات التعليم الثانوى العام والفنى .

كثير من الأمور الإدارية المدرسية تسير بشكل عرقى وبالتالي فهى تختلف من مدرسة لأخرى . المعلمون فى محافظة القاهرة أكثر وعيا من المعلمين فى المحافظات الأخرى فى المحاور الأول الدستور وقوانين التعليم والمعلمون فى محافظة سوهاج الأقل وعيا بالدستور وقوانين التعليم . محافظة البحيرة أعلى المحافظات وعيا بالقرارات الوزارية ٤,٥٠ والقاهرة الأقل ٣,٧٣ . محافظة البحيرة أعلى المحافظات وعيا بدور نقابة المعلمين ١,٣٠ ومحافظة قنا ١,٤٥ . محافظة القاهرة أعلى المحافظات وعيا بالأسئلة العامة ٤,٢٥ والشرقية ١,٥٨ . محافظة القاهرة أعلى المحافظات وعيا بالمحاور الخمسة ١٦,٨١ وقنا ١٤,٢٥ .

-- قد يبدو للقارىء أن نتائج الدراسة متناقضة فى بعض المحاور فى المحافظة الواحدة ولكن ذلك مرجعه أن المحاور الخماس من الاستبيان والمكون من أسئلة عامة ويحتوى أيضا على بعض الأسئلة الكاشفة والى تكشف مدى صدق أفراد العينة فى بعض الأسئلة المطروحة عليهم .

تصور مقترح وتوصيات الدراسة :

فى ضوء الدراسة الحالية وتأكيدا على أهمية وعى المعلم بوجه عام ومعلم المرحلة الثانوية بوجه خاص بتشريعات مهنة التعليم فى مصر وفى ضوء النتائج والى تؤكد ضعف مستوى إلمام معلم المرحلة الثانوية فى التعليم العام والتعليم الفنى وضعف المستوى المعرفى للتشريعات التى تحكم عملهم وبالتالي يترتب على ذلك ضعف المستوى الوجدانى والسلوكى أو الممارس لهذه التشريعات توصى الباحثة بما يأتى :-

١- أن تتضمن مقررات كليات التربية مادة تشريعات مهنية تتناول بالدراسة أهم التشريعات التعليمية والتشريعات المهنية وذلك من خلال دراسة القسانون ١٣٩/١٩٨١ والمعدل بـ ٢٣٣/١٩٨٨، والقانون ٤٧/١٩٧٨ الخاص بالعاملين المدنيين فى الدولة ، وبعض قضايا المعلمين فى الشئون القانونية ، وفى مجلس الدولة ، وفى الصحف والمجلات مع الإشارة

إلى تاريخ هذه القضايا للوقوف على تطور حالات قضايا المعلمين واختلافها من عصر إلى آخر ، وكيف تصرف المعلمون فى هذه القضايا سواء للحصول على حقوقهم أو كيف أدى تصرفهم الخاطيء أو جهلهم بالتصرف الصحيح إلى نهاية القضية .ويمكن أن يتم تناول هذه المادة سواء كانت مادة مستقلة أو من خلال مادة تربية ومشكلات المجتمع التى يتم تدريسها حاليا فى كليات التربية .

٢- أن يجرى تدريب للمعلمين الجدد يتم من خلاله توعيتهم بالمسئولية الجديدة التى تلقى على عاتقهم والحقوق التى تترتب على هذه المسئوليات ويجرى اختبار لهؤلاء المعلمين الجدد ولا يلتحق بالعمل فى مهنة التعليم سوى من يجتاز هذا الاختبار .

٣- أن تعقد دورات تدريبية للمعلمين الفعليين فى ميدان التعليم لتوعيتهم بآخر القوانين التى تخص العملية التعليمية والقرارات الوزارية والتوعية بالمواقف والمشكلات التى قد تواجههم وكيفية التعامل معها .

٤- تفعيل دور نقابة المعلمين وتقديم الخدمات الثقافية المختلفة للمعلمين ومنها توزيع كتيبات على المعلمين تتضمن واجباتهم وحقوقهم ، وعقد الندوات والدورات التدريبية لتوعية المعلمين بتشريعات مهنتهم ، والدفاع عن المعلمين من خلال تحسين صورتهم فى وسائل الإعلام حيث إن ذلك يؤدى كرامتهم أمام المجتمع.

٥- أن تتضمن مجلة الرائد التى تصدرها نقابة المعلمين نصائح وإرشادات لتوعيتهم بالتعامل الأمثل مع المشكلات التى قد تواجههم .

٦- التعامل بمزيد من المرونة مع قضايا المعلمين فى الشئون القانونية حيث إن معظم قضاياهم ينبثق عنها الغياب بسبب أنهم غالبا لا يحصلون على كامل إجازاتهم بسبب طبيعة المهنة ومع ذلك يقع عليهم عقاب .

٧- أن يتضمن القانون ١٣٩/١٩٨١ والمعدل بـ ٢٣٣/١٩٨٨ مواد تنص على حدود واجبات وحقوق المعلمين وأيضا تعويضات للمعلمين عن الإجازات الاعتيادية التى يتعذر عليهم الحصول عليها مثل بقية موظفى الدولة فمهنة التعليم مهنة ذات طبيعة خاصة وعلى ذلك فهى تحتاج إلى قانون خاص بها أسوة بمهنة الصحافة وغيرها .

٨- إعادة الثقة فى المعلم وتغيير النظرة إليه وعدم التعامل معه على أنه شخص مذنب ويحتاج إلى من يكون وصيا عليه دائما ويتلقى فقط الأوامر وعليه التنفيذ فقط دون إبداء رأى .

٩- الاستفادة من شبكة الفيديو كونفرانس video conference الموجودة فى وزارة التربية والتعليم فى توعية المعلمين بواجباتهم وحقوقهم القانونية وزيادة ثقافتهم بوجه عام وثقافتهم القانونية بوجه خاص .

١٠- بما أننا نعيش فى مجتمع تتكامل فيه جميع العناصر فلذا توصى الباحثة بضرورة التعاون بين كليات التربية وكليات الحقوق فى إعداد دراسات تحقق نشر الوعى القانونى بين المعلمين من أجل الحفاظ على مكانة المعلم فى المجتمع .

بحوث ودراسات مقترحة :

١- كيف يمكن تحقيق الوعى القانونى بين المعلمين من خلال الأجهزة التكنولوجية الحديثة .

٢- عمل دراسات نقدية لقانون التعليم رقم ١٣٩/١٩٨١ .

٣- دراسة نقدية لبرامج تدريب المعلمين قبل وبعد استلام عملهم .

٤- دراسات تتناول برامج إعداد المعلمين فى كليات التربية .



كلية التربية

قسم أصول التربية

التشريعات المهنية في مصر ومدى وعى معلم المرحلة الثانوية بها

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير

(تخصص أصول التربية)

مقدمة من

سلمى فضل صعيدى أحمد

إشراف

الدكتور / محسن محمود خضر

أستاذ أصول التربية المساعد

كلية التربية جامعة عين شمس

الأستاذ الدكتور / طلعت عبد الحميد فائق

أستاذ أصول التربية

كلية التربية جامعة عين شمس

ملخص الدراسة

من خلال الاطلاع على بعض الدراسات التي تناولت تطور كليات التربية والارتقاء بمستوى إعداد المعلم، تبين أن الجانب الثقافي من جوانب الإعداد التي لا تحظى إلا بالقليل من الاهتمام رغم أهميته منذ أن عرفت مصر التعليم والمعلمين وهي تنظر إلى جانب الإعداد للمعلم على أنه فقط كيف يعد لأن يلقى على تلاميذه الدرس وحتى وزارة التعليم في الوقت الراهن، وكذا مؤسسات التربية تنظر إلى الجانب الإعدادي للمعلم على كيفية التوصيل الجيد للتلاميذ ولم تنظر إليه على الإطلاق إلا تلك النظرة الأحادية فهي لم تنظر إلى جانب إعداده بمهام عمله ولم تهتم أيضاً بتدريس توصيف عمل المعلم حتى لا يقع أثناء عمله في أخطاء من شأنها أن تعرضه للمساءلة القانونية.

وبالنظر إلى برامج إعداد المعلم في كليات الإعداد نجد غياب الجانب المتصل بالوعى القانونى للمعلم فى مجال عمله مما يدق ناقوس الخطر إلى ضرورة الإسراع بتوعيته بواجباته وحقوقه فى مهنته ، والمعلمون لا يزودون بمعلومات عن حقوقهم الشرعية ومسئولياتهم فعمل سبيل إلى أن يلقى الصيادلة عادة مقررات عن مجموعة القوانين الطبية كجزء من تعليمهم المهني ولا يأخذ معلمو المستقبل بصفة عامة تعليماً مماثلاً بالنسبة لمهنتهم.

ولذا فإن الدراسة الحالية معنية بطرح التساؤل الرئيسى التالى:

ما مدى وعى معلم المرحلة الثانوية فى مصر بالتشريعات المهنية ؟
وينفرع عن هذا السؤال الأسئلة الفرعية الآتية:

- ١- ما التشريعات المهنية؟ وما قنواتها؟ وما تأثيرها؟ وما مصادرها؟ وما واقعها؟
- ٢- ما واقع وعى معلم المرحلة الثانوية بالتشريعات المهنية؟
- ٣- وكيف يمكن تعميق وعى معلم المرحلة الثانوية من خلال هذه الدراسة؟

أهداف الدراسة:

- ١- إلقاء مزيد من الضوء على القنوات التى يتم من خلالها عملية توعية المعلم بحقوقه وواجباته والتشريعات المنظمة للمهنة.
- ٢- الكشف عن القوى والعوامل التى أثرت على علاقة وعى المعلم بالتشريعات المهنية وأثره على العملية التعليمية وأدائه للمهنة.

٣- تقديم تصور مستقبلى لتعميق وعى المعلم بالتشريعات المهنية المنظمة لعمله.

التشريعات المهنية:

وتعنى الباحثة بالتشريعات المهنية مجموعة القوانين التشريعية والقرارات الوزارية والنشرات التى تصدر من جانب السلطة المختصة والتى تخص مهنة التربية والتعليم أى جميع ما يتعلق بجانب الواجبات المنوط بها المعلم والتى يترتب عليها حقوق له مثل نصاب الحصص الأسبوعية، الحصص الاحتياطية، الإشراف، الإجازات، الأمن، واجباته والتزاماته كمعلم من دفتر الإعداد اليومي وعدد الدفاتر وأنواعها التى يجب أن يصحبها معه فى عمله حتى لا يتعرض للمساءلة القانونية وتوقيع الجزاء عليه، حدوده مع الآخرين (مدير المدرسة، موجه، متابعة وزارية أو إدارية مع الطلاب إلخ). وكيف يتظلم من جزاء وقع عليه وإلى أى الجهات يلجأ ومتى يتم ذلك.

منهج الدراسة وأدواتها:

نظرا للطبيعة الخاصة بهذا الموضوع والتى تهتم بقياس الوعى القانونى للمعلمين والوعى بتشريعات مهنتهم فإنها سوف تركز إلى الأدوات المناسبة التى يوفرها المنهج الوصفى و تأتى فى مقدمتها:

١- المقابلات الشخصية و الاستبيان وتحليل الوثائق والتعرف على المخالفات القانونية التى يرتكبها المعلمون نتيجة جهلهم بهذه التشريعات ومدى معرفتهم لحقوقهم وواجباتهم ومسئولياتهم تجاه المهنة وممارستها إلى جانب تحليل بعض المجالات الخاصة بالمهنة مثل صحيفة الرائد التى تصدرها نقابة المعلمين إلى جانب تحليل بعض محاضر التحقيقات المقدمة للمسؤولين سواء ضد المدرسين أو منهم.

حدود الدراسة:

جاء الحديث عن دور التربية فى تشكيل وعى معلم المرحلة الثانوية سواء كان فى مرحلة التعليم الثانوى العام أو الفنى (صناعى / تجارى) بالتشريعات المهنية والقنوات التى يتم من خلالها إرواء المعلم بمعرفة الحقوق القانونية والواجبات الخاصة بمهنته وتم تطبيق عينة الدراسة بشكل عشوائى فى محافظات القاهرة، والسويس، والشرقية، وقنا، والبحيرة، وسوهاج.

وقد تناول الفصل الثانى التشريعات المهنية وتطورها التاريخى وأهمية وعى المعلم بهذه التشريعات من أجل تنظيم العمل فى المدرسة .

وتناول الفصل الثالث مفهوم الوعى ومصادره المختلفة كما قامت الباحثة بتحليل عدد من مجلات الرائد التى تصدرها نقابة المعلمين ، كما تناولت تحليل بعض القضايا فى الشئون القانونية وتحليل بعض مواد الإعلان العالمى لحقوق الإنسان .

وجاءت الدراسة الميدانية فى الفصل الرابع وذلك من خلال تطبيق اتيان للقياس وعى المعلمين بتشريعات مهنتهم وناقش الاستبيان خمسة محاور هى :

١- الدستور والقوانين الذى على المعلم أن يكون على وعى بهما .

٢- القرارات الوزارية التى تصدرها وزارة التربية والتعليم .

٣- أسئلة خاصة بنقابة المعلمين .

٢- أسئلة خاصة ببطاقة توصيف عمل المعلم.

٣- أسئلة عامة وتحتوى على بعض الأسئلة الكاشفة .

وتناول الفصل الخامس النتائج وتفسيرها وجاءت كالاتى :

- تشير النتائج الإجمالية للدراسة حسب الاستجابات الموجودة بالجدول إلى

- الضعف الشديد فى مستوى المعلمين فى الإلمام بتشريعات مهنتهم .

- لا توجد فروق جوهرية بين المؤهلين تربويا وغير المؤهلين تربويا فى درجة الوعى بالدستور والقوانين والقرارات الوزارية .

- كثير من المعلمين لا يعرف بطاقة توصيف عمل المعلم وبالتالي لم يطلع عليها .

-المعلمون يدركون مهام مسئولياتهم من خلال ثقافة شائعة بينهم توارثوها عبر الأجيال أو من خلال تجارب لهم أو لزملائهم .

٣-لا توجد دراسات نظامية للتشريعات المهنية التى تحكم عمل المعلمين فى مصر سواء فى كليات الإعداد أو أثناء فترة الخدمة أو برامج تدريب المعلمين .

٤-المصدر الوحيد الذى يحكم عمل المعلم هو القانون ١٩٧٨/٤٧ الخاص بالعاملين المدنيين فى الدولة .

٤- قد يتعارض القانون ١٩٧٨/٤٧ الخاص بالعاملين المدنيين فى الدولة مع طبيعة عمل المعلم لأن مهنة المعلم ذات طبيعة خاصة

٥- قانون التعليم ١٩٨١/١٣٩ والمعدل ب ١٩٨٨/٢٣٣ لا يشير إلى تنظيم واجبات

وحقوق المعلم فى المؤسسة التعليمية .

- الدور السلبي لنقابة المعلمين فى مصر فى بث الوعى الثقافى المهنى للمعلمين لدرجة أن هذه النقابة أصبحت نسيا منسيا فى أذهان المعلمين .

- بتحليل لائحة كلية التربية جامعة عين شمس لاحظت الباحثة خلوها تماما من مادة تشريعات مهنية - من خلال تحليل قضايا معلمين فى الشئون القانونية فى إدارات مختلفة تبين أن أكثر الجزاءات التى وقعت على المعلمين كانت بسبب الغياب فى حين أن رصيدهم السنوى من الإجازات المستحقة لهم يسمح لهم بالإجازة ولعل ذلك سبب عدم رضا المعلم عن مهنته وشعوره أنه مضطهد من وزارة التربية والتعليم

- أيضا كثير من الجزاءات التى وقعت على المعلمين بسبب رفض حصة احتياطي أو بسبب الاعتراض على توزيع حصص الجدول اليومى للمدرس وكلاهما لا يوجد له تشريعا ينظمه بل تحكمه مجموعة من الأعراف التى تختلف من مدرسة لأخرى ومن إدارة لأخرى فكيف يناسب إنسان على مجموعة أعراف وليس هناك قواعد ثابتة لها ؟ .

- الأعداد القديمة من مجلة الرائد التى تصدرها نقابة المعلمين كانت تحتوى على كم لا بأس به من الثقافة بوجه عام كما كانت تحتوى على مشكلات للمعلمين وبعض حلولها وعلى مقالات لكبار الكتاب أما الأعداد الحديثة فهى خالية تماما من الجانب الثقافى بوجه عام والثقافة القانونية بوجه خاص مما يعكس تدهور دور النقابة تجاه توعية المعلمين وسلبيتها تجاههم .

قائمة المراجع

أولا المراجع العربية :

الوثائق والقرارات واللوائح :

١- دستور جمهورية مصر العربية الصادر فى سبتمبر عام ١٩٧١ .

القوانين :

- ٢- القانون رقم ٤٧ / ١٩٧٨ بشأن العاملين المدنيين بالدولة والقرارات الصادرة بشأنه .
- ٣- قانون التعليم رقم ١٣٩ / ١٩٨١ والمعدل بالقانون رقم ٢٣٣ / ١٩٨٨ والقرارات الصادرة بشأنه .
- ٤- قانون العمل رقم ١٣٧ / ١٩٨١ والقرارات الوزارية المنفذة له .
- ٥- القانون رقم ٧٩ / ١٩٦٩ ولائحته بشأن نقابة المهن التعليمية .

القرارات الوزارية :

- ٦- القرار الوزارى رقم ٢١٣ / ١٩٨٧ بشأن تقسيم المجموعات النوعية للوظائف .
- ٧- القرار الوزارى رقم ١١٣ / ١٩٩٢ بشأن الحرمان من أعمال الامتحانات .
- ٨- القرار الوزارى رقم ٤٨ بتاريخ ٢٣ / ٢ / ١٩٩٤ بشأن المجموعات الدراسية للتقوية
- ٩- القرار الوزارى رقم ٢٦٩ بتاريخ ٨ / ٦ / ١٩٩٨ بشأن تشكيل مجالس الآباء والمعلمين بالمدارس .
- ١١- القرار الوزارى رقم ٣٣٤ بتاريخ ٢٩ / ٦ / ١٩٩٨ بشأن تشكيل مجالس الآباء والمعلمين بالمدارس
- ١٢- القرار الوزارى رقم ٤١٩ بتاريخ ٢٢ / ٧ / ١٩٩٨ بشأن خطة الدراسة فى مرحلتى الثانوية العامة .
- ١٣- القرار الوزارى رقم ٤٦٤ / بتاريخ ٩ / ٨ / ١٩٩٨ معايير تقييم الأداء فى العملية التعليمية .
- ١٤- القرار الوزارى رقم ٥١٥ بتاريخ ١٠ / ٩ / ١٩٩٨ بشأن تقويم سلوك الطلاب .
- ١٥- القرار الوزارى رقم ٥٢٥ بتاريخ ١٥ / ٩ / ١٩٩٨ بشأن المجموعات الدراسية .
- ١٦- القرار الوزارى رقم ٦١٣ بتاريخ ٦ / ١٢ / ١٩٩٨ مجالس الآباء والمعلمين .
- ١٧- القرار الوزارى رقم ٦٤٨ بتاريخ ٣٠ / ١٢ / ١٩٩٨ بشأن قواعد الإعارة والندب للعمل بالخارج .
- ١٨- القرار الوزارى رقم ٤٦٦ / ١٩٩٩ بشأن تقويم الطلاب فى امتحانات النقل .
- ١٩- القرار الوزارى رقم ٤٦٢ بتاريخ ١٣ / ٩ / ١٩٩٩ بشأن إعادة توزيع نسب المجموعات الدراسية .
- ٢٠- القرار الوزارى رقم ٤٦٦ بتاريخ ١٤ / ٩ / ١٩٩٩ بشأن نظام تقويم الطلاب فى امتحانات النقل والشهادة بالتعليم الأساسى والصف الأول الثانوى .

- ٢١- القرار الوزاري رقم ٤٠ بتاريخ ٢٠٠٠/٢/٢١ بشأن تعديل بعض أحكام القرار الوزاري رقم ٥٩٠ / ١٩٩٨ بشأن نظام امتحان شهادة إتمام الدراسة الثانوية العامة والنهايات الكبرى والصغرى وأزمنة الإجابة لمواد الامتحان .
- ٢٢- القرار الوزاري رقم ٤١ بتاريخ ٢٠٠٠/٢/٢١ بشأن إعادة تنظيم أحوال إلغاء الامتحان والحرمان منه .
- ٢٣- القرار الوزاري رقم ١٦٨ بتاريخ ٢٠٠٠ / ٨ / ١٩ بشأن إضافة مادة الحاسب الآلي مادة أساسية بكافة مراحل التعليم العام .
- ٢٤- القرار الوزاري رقم ٢١٢ بتاريخ ٢٠٠٠/٩/٢٣ بشأن تحويل مسار طلاب الثانوية العامة المرحلة الأولى " نظام حديث " إلى التعليم الثانوي الفني (صناعي / تجاري) نظام السنوات الثلاث .
- ٢٥- القرار الوزاري رقم ٢٢٢ بتاريخ ٢٠٠٠ / ٩ / ٣٠ بشأن تعديل بعض أحكام القرار الوزاري رقم ٤٦٦ / ١٩٩٩ بشأن تقويم امتحانات النقل .
- ٢٦- القرار الوزاري رقم ٩٢ بتاريخ ٢٠٠١/٤/٢٣ بشأن حظر التدخين للعاملين بالتربية والتعليم أو الطلاب .
- ٢٧- القرار الوزاري رقم ١٠٩ بتاريخ ٢٠٠١ / ٥ / ١٦ بشأن توزيع حصيلة المجموعات الدراسية .
- ٢٨- القرار الوزاري رقم ١٩٠ بتاريخ ٢٠٠١/٩/٥ بشأن نظام إعادة قيد الطلاب بالمدارس الثانوية بسبب الغياب .

اللائحة :

- ٢٩- لائحة كلية التربية ، الصادرة عام ١٩٩٧ .

المعاجم اللغوية :

- ٣٠- أحمد بن محمد علي الفيومي المقرئ ع : المصباح المنير، مكتبة لبنان ، بيروت ، ١٩٨٧ .
- ٣١- محمد بن أبي بكر عبد الفتاح الرازي : مختار الصحاح، مكتبة لبنان ، بيروت ، ١٩٨٨ .
- ٣٢- مجمع اللغة العربية : المعجم الوسيط ج ٢ ، دار المعارف ، القاهرة ، د. ط .
- ٣٣- جاد الله أبي القاسم محمود الزمخشري أسس البلاغة - ج ٢ - دار الكتاب القاهرة ١٩٨٣ .
- ٣٤- مجدى الدين الفيروزي: القاموس المحيط ج ٢ ، دار الجيل - بيروت - د. ط .
- ٣٥- محمد بن أبي بكر بن القادر الرازي: مختار الصحاح - مكتبة لبنان، بيروت ١٩٨٨ .
- ٣٦- مجمع اللغة العربية المعجم الوسيط، ج ٢ ، دار المعارف، القاهرة بدون سنة طبع .
- ٣٧- حبيب الصحاف: معجم إدارة الموارد البشرية، وشئون العاملين مكتبة لبنان ط ١، ١٩٩٧ .

٣٨ - جامعة الدول العربية : إعداد المعلم العربى ، لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ، ١٩٩٥ .

الرسائل :

٣٩- الحسانين إسماعيل محمد : تشريعات التعليم الابتدائى فى مصر وأثرها فى تطوره فى الفترة من عام (١٨٣٧ - ١٩٨١) دكتوراة غير منشورة ، تربية طنطا ١٩٨١ .

٤٠- باسنت فتحى محمود : "القوى المجتمعية المؤثرة على تعدد أنواع تعليم المرحلة الأولى فى مصر منذ ١٩٢٣ - ١٩٩٣" ، ماجستير غير منشورة ، تربية عين شمس ، ١٩٩٩ .

٤١- جمال أحمد السيسى : "وعى معلمى التعليم الأساسى بمسئولياتهم المدنية " ، دراسة ميدانية ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، كلية التربية جامعة المنوفية ١٩٩٩ .

٤٢- سليمان نسيم سليمان: موقف أجهزة التشريع والرأى فى مصر من قضايا التعليم فى الفترة ١٩٢٣ - ١٩٥٢ دكتوراة تربية عين شمس ، ١٩٧٨ .

٤٣- سهير عبد المنعم إسماعيل: الحماية الجنائية لنزاهة الوظيفة العامة - كلية الحقوق - جامعة القاهرة ، دكتوراة ١٩٩٦ .

٤٤- عبد الله الهاجرى : ضبط السلوك الطلابى فى الفصول الدراسية ، مجلة دراسات تربوية ، ج ٥٥ ، ١٩٩٣ .

٤٥- فتحية عبد الجواد أحمد: مستوى التعليم وتنمية وعى المرأة المصرية بأدوارها فى المجتمع ، دكتوراة غير منشورة ، تربية عين شمس ، ١٩٩٢ .

٤٦- فكرى شحاته أحمد : التكوين الثقافى لطلاب كليات التربية ، دراسة ميدانية ، تربية عين شمس ، ماجستير ١٩٧٩ .

٤٧- _____ : الدور الثقافى لمعلم المدرسة الثانوية العامة فى مصر - تربية عين شمس ، دكتوراة غير منشورة ، ١٩٨٣ .

٤٨- كمال حسنى بيومى: دراسة مقارنة للدور التربوى لنقابات المهن التعليمية فى مصر والولايات المتحدة الأمريكية ونيجريا ، دكتوراة - تربية عين شمس ١٩٨٩ .

٤٩- محمد توفيق سلام : دراسة تقويمية لتشريعات التعليم العام فى مصر ، ١٩٦٨ : ١٩٨١ ، ماجستير غير منشورة ١٩٨٥ .

٥٠- _____ : دراسة تحليلية للمكانة الاجتماعية للمعلم فى مصر ، دكتوراة غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة المنوفية ، ١٩٨٨ .

٥١- نهلة عبد القادر هاشم طه: دراسة مقارنة للعلاقة بين التشريعات التعليمية التربوية فى مصر

وانجلترا ماجستير غير منشورة، تربية عين شمس، ١٩٩٢ .

الكتب :

- ٥٢- أحمد سلامة: المدخل لدراسة القانون - مكتبة عين شمس ، ١٩٨١، د.ط أبريل ١٩٨٣
- ٥٣- أحمد عزت عبد الكريم: تاريخ التعليم فى مصر من نهاية حكم محمد على إلى أوائل حكم توفيق ١٨٤٨ - ١٨٨٢، ج١، ط٢٠٠، وزارة المعارف - القاهرة ١٩٣٨ .
- ٥٤- السيد يسين: القانون والتنمية فى مصر ، دراسة فى علم الاجتماع القانونى، الإنسان فى مصر الفكر والحق المجتمع ، دار المعارف ، د.ط ١٩٨٦. سعيد إسماعيل على: قضايا التعليم فى عهد الاحتلال، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٧٤ .
- ٥٥- أ.ك. أوليدوف : الوعى الاجتماعى ، ترجمة ميشيل كيلو ، دار ابن خلدون ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٢ .
- ٥٦- إيهاب فتوح : تشريعات صيدلية ، كلية الصيدلة ، جامعة الأزهر ، طبعة طلابية ، د.ت .
- ٥٧- بوتومور : تمهيد فى علم الاجتماع ، ترجمة وتعليق : محمد الجوهري وآخرون ، دار المعارف ، الطبعة السادسة ، ١٩٨٣ .
- ٥٨- جرجس سلامة : أثر الاحتلال البريطانى فى التعليم القومى فى مصر من (١٨٨٢ - ١٩٢٢) ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهر ١٩٦٦ .
- ٥٩- جعفر عبد السلام : مبادئ القانون الدولى العام ، بدون ناشر ، طبعة خامسة ، ١٩٩٦ .
- ٦٠- جورج شهلا ، عبد السميع حربلى ، ألماس شهلا حنانيا : الوعى التربوى ومستقبل البلاد العربية ، الطبعة الأولى ، دار الكشاف ، بيروت آيار ١٩٥٥ .
- ٦١- حسين كامل بهاء الدين: التعليم والمستقبل، دار المعارف، القاهرة، ط ١، ١٩٩٧ .
- ٦٢- سامية مصطفى الخشاب: "علم الاجتماع القانونى والضبط الاجتماعى" مكتبة جامعة القاهرة، د.ط، ١٩٩٢، ١٩٩٣ .
- ٦٣- سعيد إسماعيل على: قضايا التعليم فى عهد الاحتلال ، عالم الكتب ، القاهرة ، ط١ ، ١٩٧٤ .
- ٦٤- سليمان محمد الطماوى : الجريمة التأديبية ، دراسة مقارنة ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، ١٩٧٥ .
- ٦٥- سمير نعيم أحمد - علم الاجتماع القانونى - د.ط - د.ت .
- ٦٦- طارق سرور : جرائم النشر ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ٢٠٠١ .
- ٦٧- طارق حجى : الإدارة والمجتمع ، محاضرة إعداد القادة فى وزارة الدولة للتنمية الإدارية ، القاهرة ، ١٩٩١/٥/٢٥ ،

- ٦٨- طه حسين : مستقبل الثقافة فى مصر ، مطبعة المعارف ومكتبتها بمصر ، د.ط ، ١٩٣٨ .
- ٦٩- طلعت عبد الحميد : صناعة القهر ، دراسة حالة فى التعليم والضبط الاجتماعى ، سينا للنشر ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٩٠ .
- ٧٠- عبد الرحمن أحمد لأحمد ، حسن جميل طه : التعليم فى اليابان تطوره التاريخى ونظامه الحالى ، الكويت ، د.ط ١٩٨٣ .
- ٧١- عطية مشرفة : القضاء فى الإسلام ، شركة الشرق الأوسط ط ٢ ، د.ت ،
- ٧٢- عماد صيام وآخرون : تعليم الحق وحق التعليم ، مركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الإنسان ١٩٩٧ .
- ٧٣- عوض توفيق ، حسن صبرى : وزراء التعليم فى مصر وأبرز إنجازاتهم (١٩٣٧ - ١٩٥٢) الجزء الأول - القاهرة ١٩٨٠ .
- ٧٤- غسان زكى بدر : مقدمة فى علم الاجتماع ، طبعة طلابية ، ١٩٨٨ / ١٩٨٩ .
- ٧٥- فتحى عبد الصبور : الوسيط فى قانون العمل ، ج ١ ، د.ط ، ١٩٦٧ .
- ٧٦- فتحى فكرى : قيود تعبير الموظف عن آرائه فى الصحف ، دار النهضة العربية ، د.ط ، ١٩٨٩ .
- ٧٧- فتحى عبد الصبور : الوسيط فى قانون العمل ، ج ١ ، د.ط ، ١٩ ، ١٩٧٨ .
- ٧٨- قسطنطين زريق : التربية العربية ، مجلة الأبحاث ، السنة السادسة ، الجزء ٢ ، حزيران ١٩٥٣ .
- ٧٩- ليلى عبد المجيد : تشريعات الإعلام ، دراسة حالة على مصر ، العربى للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠١ .
- ٨٠- محمد متولى غنيم : تقديم نظم وبرامج إعداد المعلم فى مصر فى ضوء بعض التجارب العالمية المعاصرة ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، يوليو ١٩٩٥ .
- ٨١- محمد محمد بدران : الوظيفة العامة دراسة للمفاهيم الأساسية فى ضوء علمى القانون الإدارى والإدارة العامة ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٩٠ .
- ٨٢- محمد على عمران : دروس فى نظرية القانون - دار النهضة العربية ط ، ١٩٨٥ .
- ٨٣- محمد نور فرحات : البحث عن العدل (السلطة والقانون والحرية) إصدارات سطور الخاصة ، ٢٠٠٠ .
- ٨٤- _____ : بعض مشكلات الوعى القانونى المصرى ، تحليل الوعى للواقع المعاصر من وجهة نظر التاريخ الاجتماعى للقانون ، الإنسان فى مصر الفكر والحق والمجتمع دار المعارف ، د.ط ١٩٨٦ .
- ٨٥- محمد نور فرحات وآخرون : الإنسان فى مصر الفكر والحق والمجتمع ، القاهرة د.ط .
- ٨٦- محمد لبيب شنب : المدخل لدراسة القانون - دار النهضة العربية ٨٥ ، ٨٦ .
- ٨٧- منصور مصطفى منصور : المدخل للعلوم القانونية - ج ١ - نظرية القانون ، مطبعة دار التأليف ،

٨٨- نبيل محمد توفيق السمالوطى: الأيدلوجيا وقضايا علم الاجتماع النظرية والمنهجية والتطبيقية، دار المطبوعات الجديدة، الإسكندرية، د.ط، ١٩٨٩.

٨٩- هشام على صادق ، عكاشة محمد عبد العال : تاريخ النظم القانونية ، مكتبة جامعة عين شمس القاهرة ١٩٨٧ .

الدوريات :

٩٠- أمانى الفار ، شريف عبد الباقي :مجلة النيل، مركز النيل للإعلام والتعليم والتدريب -- الهيئة العامة للاستعلامات - القاهرة - العدد ٦٢ / ٦٣ ، أكتوبر ١٩٩٥ .

٩١- حسن حسين البيلاوى : التربية وبنية التفاوت الطبقي ، دراسة نقدية فى فكر بورديو ، دراسات تربوية ، كتاب غير دوري ، ج ٣ ، عالم الكتب ، القاهرة ، يونيو ١٩٨٦ .

٩٢- خيرية قدوح: إعداد الإعداد للمعلمين، ورقة مقدمة ضمن برنامج المؤتمر التربوى لكلية التربية، الجامعة اللبنانية (الفرع الأول) تموز ١٩٨٦ مجلة الفكر العربى ، ديسمبر ١٩٨٧ ، العدد ٤٩ ، السنة الثامنة .

٩٣- سامح جميل عبد الرحيم، فتحى كامل زيادى: الثقافة القانونية للمعلم مجلة البحث فى التربية وعلم النفس، كلية التربية جامعة المنيا المجلد الثانى عشر، العدد الثانى، أكتوبر ١٩٩٨ .

٩٤- عبد المنعم محمد حسين : مخاوف معلمى المستقبل المهنية قبل الخدمة والاثـر التربوى لبرنامج إعداد المعلم فى تقليلها ، دراسة فى إعداد المعلم ، كلية التربية جامعة أسيوط ١٩٨٢ .

٩٥- عواطف محمد حسن: الإعداد الثقافى للمعلم فى كليات التربية، مجلة العلوم التربوية، كلية التربية بقنا، ٧٤، ديسمبر ١٩٩٤ .

٩٦- فاطمة عبد القادر، سهير حوالة: الثقافة القانونية للمواطن المصرى فى عالم سريع التغير، العلوم التربوية، مجلد ٢، عدد ١، أكتوبر ١٩٩٥ .

٩٧- كمال نجيب :الفكر السياسى والتربوى للمعلم المصرى،مجلة التربية المعاصرة،العدد ١٠، يونيو ١٩٨٨

٩٨- محمد صديق حمادة سليمان : الوعى التربوى للمعلم والعوامل المؤثرة فيه ، مكتب التربية العربية ، العدد ٢١ ، السنة ٧ ، ١٩٧٨ .

٩٩- محمد على أبو ريدة: مجلس الشعب المصرى فى ربع قرن دراسة فى الأداء البرلمانى - المؤسسة التشريعية فى العالم العربى، أعمال المؤتمر الرابع للباحثين الشباب - مركز البحوث والدراسات السياسية القاهرة ١٩٩٦ .

- ١٠٠- محمد نور فرحات: المصريون والقانون - رؤية لبعض الأبعاد التاريخية اللازمة القانونية المعاصرة، مجلة قضايا فكرية، الكتاب الأول يوليو ١٩٨٥.
- ١٠١- مصطفى محمد كامل : أثر المعلم على توافق التلاميذ واتجاهاتهم نحو العمل المدرسى ، بحوث المؤتمر الثالث لعلم النفس فى مصر ، ٢٦ - ٢٨ يناير ١٩٨٧ ، الجمعية المصرية للدراسات النفسية ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، مركز التنمية البشرية والمعلومات .
- ١٠٢- مجلة الرائد ، السنة العاشرة ، يوليو ١٩٦٥ . بدون رقم العدد .
- ١٠٣- مجلة الرائد ، عدد صادر بتاريخ ١٥/١/١٩٧٢ بدون رقم العدد .
- ١٠٤- مجلة الرائد ، العدد الأول ، السنة الثامنة عشرة ، يناير/ فبراير ١٩٧٣ .
- ١٠٥- مجلة الرائد ، العدد الأول ، السنة التاسعة عشرة ، مارس ١٩٧٤ .
- ١٠٦- مجلة الرائد ، العدد الرابع ، السنة التاسعة عشرة ، ديسمبر ١٩٧٤ .
- ١٠٧- مجلة الرائد ، العدد الرابع ، السنة الثالثة والعشرون ، ديسمبر ١٩٧٨ .
- ١٠٨- مجلة الرائد : مايو ١٩٩٧ ، وعدد مارس ١٩٩٨ .

البحوث والمؤتمرات :

- ١٠٩- أحمد نجيب الهلالي: تقرير عن التعليم الثانوى ، عيوبه ووسائل إصلاحه ، القاهرة ، أبريل ١٩٣٥.
- ١١٠- أحمد يوسف سعد وآخرون : واقع الانضباط فى المدرسة المصرية ، دراسة إثنوجرافية نقدية المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية ، ٢٠٠٠.
- ١١١- أماني قنديل: التعليم وتحديات التسعينات ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، ١٩٩٤ .
- ١١٢- أماني قنديل : جماعة المصالح والسلطة السياسية، دراسة حالة نقابة المعلمين - مركز البحوث والدراسات السياسية - النظام السياسي المصري التغير والاستمرار - أعمال المؤتمر السنوى الأول للبحوث السياسية - مكتبة النهضة المصرية ١٩٨٨ .
- ١١٣- فتحى نجيب : عدم الوعى بين النساء بالحقوق الممنوحة ، مؤتمر المرأة المصرية وتحديات القرن الحادى والعشرين ، المجلس القومى للأمم المتحدة والطفولة القاهرة يونيو ، ١٩٩٤ .
- ١١٤- محمد توفيق سلام : وعى المعلمين بحقوقهم القانونية وواجباتهم المهنية ، دراسة ميدانية ، المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية ، ٢٠٠٠ .
- ١١٥- محمد السيد حسونة : تطوير القيادات التعليمية فى مؤسسات التعليم الإعدادى الثانوى العام ، المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية ، ١٩٩٣ .

المراجع الأجنبية

- 1- Among status, Journal Teacher Education, 1979, Vol. 30
- 2- Thomas j : 'The legal rights of Teachers ,phi Delta kappa Educational Swondation Bloomington , Indiana, U.S.A.1976
- 3- Nolte , M. Chester : How to survive in teaching – the lega dimension , teacher inc , Chicago , Illinois , U. S. A. (1978) .
- 4- Eart E, Hoffman ,Among states: Student teaching's, Legal status varies widely , Journal Teacher Education, 1979, Vol. 30.
- 5- Fischer, Louis, and others : Teachers and law, long man inc. , U.S.A. New York 1981 .
- 6- Reynolds, Maynord –Ed c. : Knowledge Base for beginning Teacher . American Assosciaion of colleger for Teacher Education, Washington, D.C.U.S.A.1989.
- 7- Caven , S .Mcloughlin, Lynn Smetz and victor, Prospective, Educators: Knowledge of children's Legal rights, American Education Research. Journal, Winter 1983.
- 8- Arbetman , lee: Developing law – related Education : Awareness Manual to Assist in Developing Awareness
- 9- Office of juvenile justices and Delinquen: Among Teachers and resource person : (dept- of justice) Washingt .D.C.U.S.A. district of Columbia , 1989.
- 10- Hartmieste, Fred surviving as a teacher - The legal Dimension . precept press .U.S.A. Illinois Chicago U.S.A.1995.
- 11- B,J Biddle , Teacher Roles , The International Encyclopedia of Ed. Rwocarch and studies , torston Hussein and T. Nevi Postleth wait (eds.) , Pergamon press Ltd. , 9 p.5029 .vol
- 12- WEBSTER , S : Encyclopedia unabridged Dictionary of the English Language , New York : Portland House ,1989 P . 812
- 13- Postleth waite ,Richter and T. Neville: Law and Administration in Ed . Encyclopedia of Ed the International, Researched Sludies torston husten (eds.) , Oxford : Pergamon press ltd. , 1985 , vol. . 5 , 2917 .